لندع الأدلة تتحدث

أبهيجيت بانرجي، وإستر دافلو

Abhijit Banerjee and Esther Duflo

اقتصاد الفقراء

Poor Economics

إعادة نظر جذرية في كيفية مكافحة الفقر العالمي

A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty

Public Affairs, New York, 2011, 336 pp., $26.99 (cloth).

جاءت أهم زيادة في فهم اقتصاد التنمية، خلال السنوات الأخيرة، من نمو تجارب المراقبة العشوائية للتعرف على سلوك الأفراد في البلدان الفقيرة. وقام كل من أبهيجيت بانرجي وإستر دافلو رائدي المشروع الفكري والمؤسسين لتجارب المراقبة العشوائية، في هذا الكتاب المهم الذي يغري بالقراءة، بتجميع عدد كبير من النتائج وشرعا في استخلاص استنتاجات بالنسبة للسياسات الرامية إلى انتشال الفقراء من وهدة الفقر.

وكما يوحي الاسم، فإن تجارب المراقبة العشوائية تدرس استجابات مختلف مجموعات الأفراد أو الشركات، مع تحييد أثر الخصائص الأخرى التي تؤثر في السلوك عند مجابهة مجموعة جديدة من الظروف. فعلى سبيل المثال، عرض الباحثون في كينيا «الناموسيات» بأسعار تتراوح ما بين المدعمة نوعا ما والمجانية، لتحديد مدى حساسية استخدام هذه الشبكات الواقية للأسعار (واتضح أنها حساسة جدا للسعر، لكنها غير حساسة لدخل المستخدم).

وتناول البحث السلوك في مجالات الصحة العامة، وانتظام المعلمين في المدارس ووفورات الأسر وقروضها (خاصة القروض الصغرى)، وإنشاء مشروعات الأعمال الصغيرة والتوسع فيها، والتحاق الأطفال بالمدارس وكثير من الأمور غير ذلك. وفي دراستهما لتلك المسائل وغيرها، يبدأ بانرجي ودافلو عادة برواية حكايات عن سلوك الأفراد الفقراء (أو ظروفهم أو القضايا التي يواجهونها). ثم يستخلصان منها استنتاجات عن السلوك ويكشفان عن نتائج تجارب المراقبة العشوائية، التي تلقي الضوء على استجابات الفقراء لمختلف الحوافز ويتوصلان لنتائج حول السياسات الأكثر فعالية في مكافحة الفقر.

ويطرح الإطار التحليلي للكتاب سؤالا عما إذا كان التخلص من الفقر يتخذ اتجاها خطيا نسبيا: فعندما يصبح الناس أقل فقرا، هل يكونون أكثر قدرة على مواصلة تحسين وضعهم أو أن شيئا ما مثل «مصيدة الفقر» يتطلب حصولهم على «دفعة قوية» يعبرون بها العتبة التي يستطيعون بعدها مواصلة تقدمهم بجهودهم الذاتية؟ ويرى المؤلفان أن نتائج تجارب المراقبة العشوائية تعتبر بصفة عامة داعمة لمنهج «الدفعة القوية».

ويقدم بانرجي ودافلو، بناء على الأدلة التي تراكمت من خلال النتائج والاستنتاجات حول السلوك، عددا كبيرا من وصفات السياسات. على سبيل المثال، فإنهما يخلصان فيما يتعلق بقطاع الصحة، إلى أن التكنولوجيا الطبية «غير المكلفة» هي «فاكهة قطوفها دانية». ويشمل ذلك «تحصين الأطفال من الأمراض، وأدوية القضاء على الديدان، والتطعيم ضد التيتانوس (الكزاز) لمن سيصبحن أمهات، وتوفير فيتامين «باء» لمكافحة العمى، وأقراص الحديد والدقيق المدعم بالحديد لمكافحة الأنيميا».

والاستنتاج الكلي الذي يخلص إليه الكتاب حول الرعاية الصحية جدير بالذكر ها هنا: «إذ ينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لسياسات الرعاية الصحية في البلدان الفقيرة في تيسير حصول الفقراء قدر الإمكان على الرعاية الصحية الوقائية... وينبغي أن يتم توفير أجهزة «مجانية لتوزيع الكلور» بجوار مصادر المياه؛ وينبغي مكافأة الآباء الذين يقومون بتطعيم أطفالهم؛ وينبغي أن يحصل الأطفال مجانا على أدوية القضاء على الديدان والمكملات الغذائية في المدرسة، ويجب أن تكون هناك استثمارات عامة في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي».

وحتى إذا كان اهتمام المؤلفين مقتصرا على الرعاية الصحية فحسب، فإن قائمة رغباتهما طويلة بحيث تثير تساؤلا حول مسألة التكلفة. لكن بانرجي ودافلو لديهما المزيد من وصفات السياسات للجوانب الأخرى من السياسات الاجتماعية. ويوضحان المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها الفقراء، وعدم توافر خيارات التأمين لهم، ويخلصان إلى «أنه بناء على ذلك هناك دور واضح للعمل الحكومي. إذ يتعين على الحكومة أن تدفع جزءا من أقساط التأمين عن الفقراء». ويؤيد المؤلفان التحويلات النقدية لتشجيع البقاء في المدرسة، وتنظيم البنوك لمطالبتها بإقراض «القطاعات ذات الأولوية»، وتعميم الالتحاق بالمدارس، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية (خاصة في القرى التي يعيش فيها الفقراء)، وتوفير «الوظائف الجيدة» لإتاحة فرصة الهرب من «مصيدة الفقر»، وكثير غير ذلك.

ونظرا لأن «الوظائف الجيدة» تميل عادة للتركز في المدن، فإن المؤلفين لا يدعوان فقط إلى إنشاء تلك الوظائف (لكنهما لا يذكران كيفية تحقيق ذلك، عدا مطالبتهما البنوك بتقديم الائتمان للشركات متوسطة الحجم)، لكنهما يدعوان أيضا لدعم الهجرة إلى المناطق الحضرية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم الأماكن يزيد فيها عدد المهاجرين على عدد «الوظائف الجيدة» المتاحة، فإن الاقتصادات الكلية لهذه الوصفة تغدو محل تساؤل.

وليس ثمة شك في أن كثيرا من البرامج التي يدعو إليها بانرجي ودافلو جدير بالعناء، إذا تم تطبيقها بفاعلية. ويبقى بعد ذلك سؤالان رئيسيان، وبعض الأسئلة الأقل أهمية. أولا، هل يمكن تنفيذ كل تلك السياسات في نطاق إطار مالي/ اقتصادي كلي مستقر؟ وإذا تعذر ذلك، فإن الأسئلة المعتادة عن معدلات العائد النسبية تثار وتظل دون رد ملائم. وثانيا، إذا أخذنا في الاعتبار فشل الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها حتى الآن في تلك المجالات، فهل يمكن أن نأمل في إمكانية تنفيذ السياسات التي يدعوان إليها دون التعرض للمشكلات ذاتها (ذهاب معظم المكاسب للأغنياء، مع عدم القدرة على إبقاء المعلمين في الفصول الدراسية، مثلا)؟

والسؤال الذي لم تتم الإجابة عليه هو كيف يمكن للحكومات تمويل تلك التدابير في الفترة الانتقالية (إذا ما نحينا جانبا تحصيل الضرائب على الدخول المحسنة مستقبلا، لاسترداد بعض التكاليف).

ويوضح بانرجي ودافلو بشكل مقنع أن ثمة قدر كبير من التبديد في البرامج القائمة. لكن الأمر هذا لا يثبت أن الأطباء المختصين يمكن أن يظهروا بين عشية وضحاها، أو أن إغلاق العيادات الطبية (المهملة) سيحرر موارد كافية لتمويل توصيات المؤلفين. وبالنسبة لبعض التوصيات، فإن المشكلة أكثر وضوحا: إن وجود نظام مالي أفضل أداء هو أحد الاحتياجات الواضحة في البلدان الفقيرة. لكن المؤلفين يتحركان في الاتجاه العكسي، مع الدعوة لتوجيه مزيد من الائتمان للمشروعات متوسطة الحجم (لإيجاد «وظائف جيدة»)، ولعمليات التمويل الأصغر. إلا أنه حتى عندما يتعلق الأمر بالتوصيات التي تبدو منطقية

تماما، ففي ظل الموارد المحدودة تخضع الكميات التي يتم توفيرها من كل من هذه السلع العامة لخيارات صعبة.

والسؤال الرئيسي الثاني هو كيفية تنفيذ هذه السياسات. إذ يدرك المؤلفان جيدا فشل الحكومات في البرامج الحالية الرامية إلى مساعدة الفقراء. إلا أنه بالرغم من وصفاتهما الجديرة بالعناء (الشفافية، وزيادة مشاركة النساء في هيئات صنع القرار، على سبيل المثال) لتوجيه الإنفاق إلى برامج أكثر فعالية، فإنهما يعترفان بأن التقدم سيكون تدريجيا.

وباختصار، هذا الكتاب لا بد أن يقرأه كل المعنيين بالفقراء في البلدان النامية، وبالسياسات الرامية إلى تحسين مصائرهم. والأدلة المتوافرة من تجارب المراقبة العشوائية وانتقاد السياسات الحالية مفيدة جدا. إن تحويل بعض النتائج التي توصلا إليها إلى سياسات عن طريق إعادة تخصيص الموارد الحالية يمكن أن يحقق دون شك فوائد كبيرة، لكن استصواب العديد من استنتاجاتهما الخاصة بالسياسات أمر يستحق الدراسة (خاصة تقنين الائتمان، ودعم التأمين والهجرة)، مثل عمليات المفاضلة، والتكلفة النسبية والانعكاسات الاقتصادية الكلية.

آن كروغر
أستاذ الاقتصاد الدولي
كلية الدراسات الدولية المتقدمة
جامعة جونز هوبكنز

التحدث بلغات مختلفات

فيكتور غينزبيرغ وشلومو وبير

Victor Ginsburgh and Shlomo Weber

كم لغة نحتاج نحن؟

How Many Languages Do We Need?

اقتصاد التنوع اللغوي

The Economics of Linguistic Diversity

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2010, 232 pp., $35 (cloth).

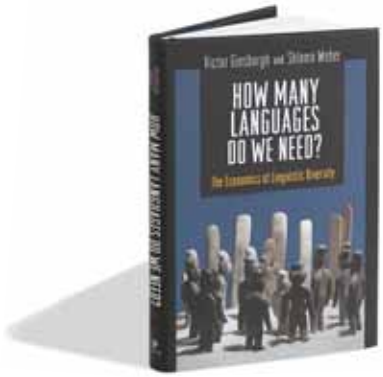

الباحثان

في هذه الدراسة الدقيقة المتقصية للحقائق– وهما الاقتصادي البلجيكي فيكتور غينزبيرغ، ولغته الأصلية هي السواحيلية؛ وأحد واضعي نظرية المبارايات، شلومو وبير، وهو مواطن كندي لغته الأصلية الروسية– يجريان تقييما لتكاليف وفوائد ذلك العدد الهائل من اللغات المستخدمة حاليا في شتى أنحاء العالم.

وهناك افتراض شائع بأن أي تخفيض في عدد اللغات المستخدمة يحسِّن الكفاءة. وبالرغم من أنه لا يوجد من يعرف العدد الفعلي للغات الحية، فعددها كبير بصورة مدهشة– إذ أن التقدير المعقول هو ٦ آلاف إلى ٧ آلاف . لكن نصف سكان العالم يتحدثون لغة واحدة من إحدى عشرة لغة فقط من بين هذه اللغات كلغتهم الأولى.

وتوجد معظم الاقتصادات المتقدمة في البلدان التي تسود فيها لغة واحدة؛ أما البلدان التي يوجد فيها تنوع لغوي كبير، تتجه فيها الأمور أيضا نحو المزيد من التعقيدات البيروقراطية وتبديد الموارد. وتقول مؤسسة "SIL" الدولية غير الهادفة للربح، التي تحتفظ بقاعدة بيانات عن لغات العالم، إن اللغات المستخدمة حاليا في الكاميرون تبلغ ٢٧٨ لغة؛ والأرقام الخاصة بتشاد ونيجيريا وبابوا غينيا الجديدة، هي على التوالي ١٣١ و٥١٤ و٨٣٠. ومن السهل أن نتبين الكيفية التي قد يؤدي بها هذا النمط من التعددية اللغوية إلى عرقلة التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، بإعاقة الحراك الجغرافي والاجتماعي، وإعاقة حصول العديد من المواطنين على الخدمات القانونية الأساسية.

وظل المفكرون المثاليون يتخيلون، لفترة طويلة، أن التكنولوجيا والتخطيط السياسي سوف ينهيان يوما ما التوترات والبلبلة اللغوية للحضارة. وهناك حاليا تأييد لفكرة اتخاذ الإنجليزية لغة عالمية مشتركة. ويعتقد الكثيرون، في الحقيقة، أنها كذلك بالفعل. ولكن هيمنة إحدى اللغات يؤدي إلى تآكل غيرها– الأمر الذي يحتمل أن يمثل كارثة بالنسبة للمنظومة البيئية اللغوية والثقافية العالمية. وينقل غينزبيرغ وويبر عن الكاتب المسرحي آرييل دورفمان، وهو مولود في شيلي ولكنه الآن مواطن في الولايات المتحدة، قوله: «إن هيمنة اللغة الإنجليزية، مثل العديد من الظواهر المرتبطة بالعولمة، تؤدي إلى وجود كثير من الخاسرين المتوارين عن الأنظار، وإسكات كثير من الناس».

ويكتب غينزبيرغ وويبر بأسلوب فني متخصص جدا عادة، مدققين في مسائل مثل البعد التاريخي الجغرافي والنوعي، والتشرذم العرقي اللغوي، ومؤشرات الحرمان الثنائي من الحقوق. ومع ذلك تم تقديم هذا التحليل بشكل جازم، وهناك فيض من المقتطفات المختارة بعناية من المعلقين بمن فيهم ماريو فارغاس يوسا وآمارتيا سين. ولا تتناول المناقشة تكاليف الترجمة ومحاولات جوزيف غرينبرغ الكلاسيكية لتقدير التنوع كميا فحسب، ولكنها تتناول أيضا مراوغات مستثمري القطاع الخاص الفنلنديين ومسابقة يوروفيجن للأغنية.

والقسم الأخير من الكتاب هو الجزء الأكثر إثارة للتفكير، وهو دراسة حالة للسياسات اللغوية داخل الاتحاد الأوروبي. وهنا يتعامل غينزبيرغ وويبر بمنتهى الوضوح مع الجوانب العملية، ويصلان إلى أقرب مدى من الإجابة عن سؤالهما الأصلي: كم لغة نحتاج نحن؟

فينفق الاتحاد الأوروبي كل عام ما يزيد على مليار يورو على الترجمة التحريرية والفورية. ويمثل الموظفون العاملون في هذين المجالين عُشر قوة العمل في المفوضية الأوروبية. ومع استمرار توسع عضوية الاتحاد الأوروبي، سوف تزيد التكاليف. ويميل الحل الوسط اللغوي، حال حدوثه، لصالح اللغة الإنجليزية. لكن الأمر المثير للاهتمام في هذه البيئة هو أن المتحدثين باللغة الإنجليزية فقط باعتبارها لغتهم الأم قد يكونون عديمي التأثير، وذلك لعدم إدراكهم الاحتياجات اللغوية المختلفة (مثل استخدام بعض الألفاظ العامية والتعبيرات الاصطلاحية المتقادمة) من جانب أولئك الذين لا تمثل الإنجليزية لغتهم الأم.

ويصيب غينزبيرغ وويبر بقولهم إن من الصعب الحفاظ على التوازن بين السياسات التي تحقق الكفاءة والسياسات التي تحترم التقاليد الثقافية. ويذهبان إلى القول بإنه قد يكون من المعقول أن يعتمد الاتحاد الأوروبي ست لغات للعمل– هي: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية والبولندية.

إن إصلاح أساليب العمل اللغوية في الاتحاد الأوروبي يدعو للتعاون، الأمر الذي يتعرض لقضية جوهرية في الكتاب وهي المسألة المحيرة حول ما الذي تعنيه حقا كلمة «نحن» الواردة في عنوان الكتاب. إنها ضمير يدل ضمنا على روح الجماعة. وهي دعوة للمجتمع. لكنها تثير في النفس أنواعا متباينة تماما من مشاعر التضامن والارتباط والأولويات. وفي أي نقاش حول اللغة (أو السياسة)، يتعذر الحديث عن الضمير الجمعي «نحن»، كما يبين هذا الكتاب بوضوح شديد.

هنري هيتشينغز
مؤلف العديد من الكتب، ومنها
كتاب «حروب اللغات» (The Language Wars)

قابل للتكيف بدرجة أكبر من أن يفشل

يحظى تيم هارفورد بجدارة بإعجاب الكثيرين بفضل الأعمدة التي يكتبها في صحيفة فاينانشال تايمز، وحديثه في هيئة الإذاعة البريطانية بعنوان «أكثر أو أقل» (More or Less)، وأيضا كتبه السابقة. ولا ريب في أن كتابه بعنوان «التكيف» *(Adapt)* سوف يكسبه المزيد من المعجبين. فهو دليل ممتع وشامل لتطبيق النماذج المستمدة من علم الأحياء على عالم الأعمال التجارية والاقتصاد، مع العديد من الأمثلة المسلية التي صيغت بأسلوب المؤلف المتميز الرشيق.

وتقوم أفكار الكتاب عن التكيف على التطور من خلال التنوع والانتقاء وعلى دور نظرية الشبكة. وهناك نماذج لعلم الاقتصاد التطوري المنهجي، كما أن الفكرة القائلة بأن الأعمال التجارية صراع من أجل البقاء تعد من البدهيات.

والتطور، في حالة علم الاقتصاد والأعمال، هو مجاز واستعارة، إلا أنني لن أشعر بالمفاجأة إذ اتضح لي أن السلوك الاجتماعي الإنساني في هذا المجال يرتبط بقوة بالقواعد الأساسية للحياة. ويمثل هذا الأمر مسارا مثيرا يستحق الدراسة من قِبَل خبراء الاقتصاد.

ويتمثل إسهام هارفورد في أنه يشرح من خلال طائفة واسعة من الأمثلة، كيفية عمل التنوع، والتكيف، والاختيار، ويؤكد أهمية التغاضي عن الإخفاقات الصغيرة للحيلولة دون حالات الفشل الكارثية التي قد تنجم عن مركزية صنع القرار. وتتراوح الأمثلة ما بين الجوانب العسكرية، كخطط الجيش الأمريكي في العراق، إلى التجارية، مثل أعمال السفر إلى الفضاء في صحراء موهافي وصناعة التكنولوجيا الحيوية. لذا، على سبيل المثال، افتقر القادة في مقر القيادة الرئيسي للمعلومات اللازمة حول الأوضاع على أرض الواقع لكي تنجح خططهم العسكرية في العراق، بينما استطاع القادة المحليون مواءمة خططهم العسكرية وفق الظروف المحددة.

ويناقش المؤلف دور التجارب في مجال الاقتصاد، خاصة في مجال التنمية. ويحبذ هارفورد منهجا تجريبيا، يوفر– حسب قوله– معلومات مفصلة للباحثين ويغرس في نفوسهم إضافة إلى ذلك فضيلة التواضع للاعتراف بالأمور التي تنتهي بالفشل وتلك التي تحرز النجاح.

ويكمن العنصر الرئيسي في كل الأمثلة التي يقدمها هارفورد في الاستفادة من المعلومات المبعثرة على نطاق واسع– «عالم معقد مليء بالمعرفة محلية الطابع وسريعة الزوال». ومن المعروف أن فشل التخطيط المركزي يرجع إلى عدم قدرته على السيطرة على كل المعلومات ذات الصلة، على النقيض مما تحققه الأسواق من نجاح. وكلما كانت البيئة أكثر تعقيدا، زادت الحاجة لاتخاذ قرارات لامركزية.

تيم هارفورد

Tim Harford

التكيف

Adapt

لماذا يبدأ النجاح دائما بالفشل

Why Success Always Starts with Failure

Farrar, Straus and Giroux, New York, 2011, 320 pp., $27 (cloth).

وعلينا أن نعيد تعلم هذا الدرس باستمرار، نظرا للتفضيل الواضح لمركزية السلطة– من جانب الأعمال المهيمنة في أي أسواق وكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات. وبوصفي عضوا سابقا في لجنة المنافسة في المملكة المتحدة، وددت لو أن المؤلف أشار صراحة إلى أن أهمية التجريب وحالات الفشل الصغيرة هما السبب في إبراز الأهمية الكبرى لسياسات المنافسة. ذلك أن التجريب وحالات الفشل الصغيرة يؤديان إلى التنوع وهياكل الحوكمة التي تسمح بالاختلاف.

ويخفف هارفورد من حماسته للابتكار غير المقيد بإبراز أن الابتكار عادة ما يتطلب باطراد قدرا كبيرا من التمويل والتنظيم. وهو يرى أن موقع «فيسبوك» الشهير الذي ولد في إحدى غرف سكن الطلاب في جامعة هارفارد، برأس مال قليل، استثناء من ذلك. وفي معظم الأحيان فإن الابتكارات المؤدية إلى براءات اختراع جديدة تتطلب وجود فريق بحث كبير وتمويل كثير، سواء كان الابتكار دواء جديدا أو إحدى ألعاب الفيديو. ويرى هارفورد أن هذا الأمر يجعل الابتكار الموازي، مع توقع الفشل لكثير منه، باهظ التكلفة. ويصدق ذلك على العديد من الظروف، ولكن الأمثلة الواردة في كتاب «التكيف» تتناول الصناعات عالية التركيز، حيث تعتبر «تكلفة» الابتكار، سواء كانت تنطوي على قواعد تنظيمية أو ريع، عائقا يحول دون الدخول فيه مما يفيد الأطراف المعنية الراسخة أوضاعها. (هناك كتاب آخر صدر حديثا بعنوان «المحول الرئيسي» *(The Master Switch)* بقلم تيم وو، يقدم بعض الأمثلة الجيدة للمغانم المهدرة من جراء «الإسراف» في الابتكار الموازي عندما تقوم الشركات المهيمنة بتنحية المنافسة جانبا).

ويغير الكتاب مساره في الباب الأخير لإلقاء نظرة على نماذج الشبكات وانتقال العدوى في سياق الكوارث (انصهار المفاعلات النووية، وانفجار منصات استخراج النفط) والأعمال المصرفية. وهذا أيضا مجال استخدم فيه رجال الاقتصاد نماذج مطبقة في العلوم الطبيعية– بالنظر إلى آليات العدوى أو ديناميكية السكان، على سبيل المثال. وتبدو هذه النماذج ملائمة تلقائيا تماما لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية، على النحو المبين في المصطلحات الشائعة في «بيئة الأعمال». وتعتبر الأزمة المالية مرشحا واضحا لهذا النوع من وضع النماذج. وقد عمل معا كل من آندرو هالدين مدير الاستقرار المالي في بنك إنجلترا، وعالم البيئة السير روبرت ماي، وهو كبير علماء حكومة المملكة المتحدة سابقا، لتحليل نواحي الضعف المؤثرة على النظام المالي (راجع عدد ٢٠ يناير ٢٠٠١ من مجلة «نيتشر» *(Nature)*).

والفصل الأخير، «أنت والتكيف» يصيب بالشعور بخيبة الأمل. فليس ثمة شك في أنه تم إعداده بناء على طلب الناشر: إذ يفترض أن هذا النوع من النصائح العادية يساعد على ترويج الكتب. وكان من الأفضل أن يقول: «التكيف والسياسات العامة»، لأن الكتاب لا يتناول انعكاسات السياسات إلا في سياق تجارب التنمية. لكن هذه مجرد شكوى صغيرة.

إنها لموهبة حقيقية أن يتمكن المؤلف من إلقاء الضوء على تلك النماذج الجديدة (في علم الاقتصاد) من خلال قصص مفعمة بالحيوية، وهو ما يظهر أن هارفورد يمتلك شيئا من موهبة مالكولم غلادويل التي تجعل الأمور المعقدة تبدو، ليس فقط واضحة المعالم ولكن أيضا أمرا لا مفر منه. إن كتاب «التكيف» جدير فعلا بالقراءة.

ديان كويل

مؤلفة كتاب "How to Run the Economy as if the Future Matters"، ورئيسة شركة الخدمات الاستشارية: «اقتصاديات التنوير» *(Enlightenment Economics)*

سـادة العالـم

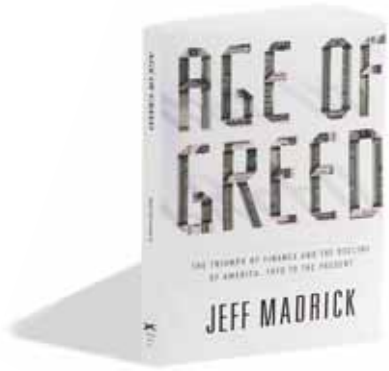

جيف ماديريك

Jeff Madrick

عصر الجشع

Age of Greed

انتصار التمويل وتقهقر أمريكا، من ١٩٧٠ وحتى الآن

The Triumph of Finance and the Decline of America, 1970 to the Present

Alfred A. Knopf, New York, 2011, 496 pp., $30 (cloth).

جيف ماديريك واحد من أنشط كتاب أمريكا وأكثرهم إثارة للمتعة في الكتابة عن الاقتصاد الشعبي، يستخدم مواهبه في رسم سلسلة من اللوحات الاقتصادية والمالية تغطي الأعوام الأربعين الماضية. وتشمل موضوعات الكتاب الحديث عن والتر ريستون، وميلتون فريدمان، وريتشارد نيكسون، وآلان غرينسبان، وبول فولكر، وجورج سوروس، وأنجيلو موزيلو. ويكتشف القارئ موضوعا مشتركا بينهم وهو الاندفاع غير المسؤول نحو تحويل الأفكار والممارسات الأمريكية إلى عبادة غير مبررة للمال، والابتعاد عن الرأي القائل بأن الحكومة الاتحادية هي صديق لنا. ومع هذا يظل كل فصل مستقلا بذاته.

وكان الفصل عن ميلتون فريدمان هو أكثر ما أثار اهتمامي، وذلك في جانب منه لأنني خبير اقتصادي، وفي جانب آخر لعدم وجود سرد قوي لسيرة حياة الشخصية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن الموضوع شائق، إذ يؤلف ماديريك رواية آسرة عن عمل فريدمان بوصفه أحد منظمي مشروعات السياسات الاقتصادية. لقد قرأت هذا الفصل بشغف بالغ، وكأنني اجتزت أعلى مستويات اختبار القراءة، وقد تمنيت لو أن ذلك الفصل كان أطول.

ومع هذا، لدي اعتراض على نقاط عديدة. فعنوان الفصل هو «ميلتون فريدمان، الداعية»، وبه قدر طيب من المعلومات (الممتعة) حول السنوات الأولى في حياة فريدمان كيهودي «متعصب دينيا». ويترك ذلك لدى المرء صورة عن فريدمان بوصفه شخصا بارعا لكنه من دعاة التبسيط والتشدد للعقائد، على نحو غير مسؤول. ولا نجد مناقشة مماثلة لدور فريدمان في الإصرار على العمل التجريبي الجيد وفي اختبار فرضيات الاقتصاد والتحقق من مدى صحتها، وإنشائه لقسم في جامعة شيكاغو للدارسين المتفوقين من العلماء الذين حصلوا فيما بعد على جوائز نوبل، والمرات العديدة التي غير فيها رأيه في مسائل اقتصادية، بما في ذلك تلك المتصلة بالنظريات والسياسات النقدية. لقد كان فريدمان عالما ومفكرا ناقدا أكثر تفوقا بكثير مما يصوره هذا المقال.

ووقع الكتاب أيضا في حالات معينة من السهو والخطأ. فلم تذكر المناقشة حول رغبة فريدمان في إلغاء البرامج الاجتماعية، أنه كان يريد استبدالها بدخل سنوي مضمون. ومن الخطأ الزعم بأن «عدم استقرار سرعة دوران النقود هو الذي أدى في النهاية إلى ظهور المذهب النقدي في ثمانينات القرن العشرين» عندما كان تقلب أسعار الفائدة

سيكتشف القارئ موضوعا مشتركا بينهم وهو الاندفاع غير المسؤول نحو تحويل الأفكار والممارسات الأمريكية إلى عبادة غير مبررة للمال.

يمثل مشكلة كبرى، ففي الاقتصادات المفتوحة مثل سويسرا أصبح سعر الصرف هو المشكلة (فسرعة التداول النقدي تتحرك بطرق غريبة لكنها تفعل ذلك ببطء بالغ). وسيتفق عدد قليل من رجال الاقتصاد مع زعم ماديريك بأن «فريدمان وشوارتز... أحرزا تقدما طفيفا على ما هو معروف فعلا» أو أن كتابهم «التاريخ النقدي» *(Monetary History)* يقوم على أساس تجريبي ضئيل. فخلافا لرأي ماديريك، أصبح من المقبول الآن على نطاق واسع أن التضخم– أو على الأقل التضخم المستمر، كما أوضح فريدمان– هو دائما ظاهرة نقدية. وهذه ليست مجرد عمليات سهو غير مقصودة؛ لكنها تسهم في الإقلال المنتظم من عمق تراث فريدمان وتأثيره الفكري والعلمي.

ولم يتفق الكتاب مع حقيقة خضوع العالم، خلال معظم هذه الفترة، لقبضة أيديولوجية اقتصادية قائمة على الدولة كادت تستعبد بعض البلدان الكبيرة جدا، مثل الاتحاد السوفيتي والصين، وكادت بشكل أقل حدة تؤدي إلى تخريب البعض الآخر، مثل بريطانيا العظمى ومعظم العالم النامي. ومن الصعب فهم كثير من الشخصيات التي يتناولها، خاصة في البدايات، خارج هذا السياق الأوسع.

والمقالات الأقل إثارة للاهتمام هي تلك التي تتناول أفضل الشخصيات المعروفة. فهل هناك حقا ما يمكن أن يضاف في الحديث عن جيمي كارتر أو ريتشارد نيكسون أو آلان غرينسبان في بضع صفحات؟ هل من الإنصاف لأي من الشخصيات الثلاثة أن نحشر تيد تيرنر، وسام والتون، وستيف روس في فصل واحد من الكتاب؟

ويشعرني سفر تكوين هذا الكتاب بالحيرة. فالعديد من الفصول يعتمد كلية على مصادر ثانوية وعلى مصادر معروفة. فلماذا لا يتم التركيز على تلك الشخصيات التي قابلها المؤلف أو التي قام بإجراء بحوث أرشيفية عنها؟ وفي الوقت نفسه، الكتاب ليس جدليا بدرجة كافية تجعله معرضا مفيدا عن المارقين. وليس ثمة ربط كاف بين الموضوعات الرئيسية والاتجاهات بحيث تشكل نصا مفيدا أو مقدمة لتلك الفترة، وكان يمكن أن تنشر تلك المقالات بشكل منفصل.

ولا ريب في أنه يمكن للمرء أن يتعاطف مع رأي ماديريك القائل بأن الهيمنة الاقتصادية والسياسية للمال لم تكن أمرا مرغوبا. لكنني كنت أفضل لو أنه بدأ ببضع حقائق بسيطة. متى حدث ذلك؟ (لقد بدأ في أوائل الثمانينات، وفقا لمقاييس الدخل). ولماذا حدث ذلك وما القوى الأوسع مدى وغير الشخصية وراء هذا الاتجاه؟ ولماذا تبنت السياسة التمويل بدلا من أن تخشى منه؟ إن سرد قصة بسيطة بشكل ملائم، يمكن أن يوضح أهمية كل شخصية من الشخصيات المختارة. والكتاب بصورته الحالية، مكتوب بلغة واضحة ويحتوي على بعض الأجزاء المثيرة للاهتمام ولكن بدون هدف واضح.

تايلر كوين
أستاذ علم الاقتصاد
جامعة جورج ماسون